اقامة المستوطنات في تلك المنطقة لن يفيد شيئا من الناحية العسكرية ، اذ كانت القرى العربية منتشرة داخلها. ولهذا بدأت السلطات الاسرائيلية، بحملة تمويه واسعة ، فقامت بتسييج مساحات معينة من الاراضي في هذه المناطق بحجة الضرورة الامنية . واتبعت السلطات الاسرائيلية ، في البداية ، اسلوبا لينا ومرنا مع اصحاب هذه الاراضي ، فسمحت لهم بعد تسييجها بفلاحتها وزراعتها ، وبعد ذلك بفترة منعتهم من الدخول اليها ، ثم اجبرتهم على التوقيع على وثائق التنازل عنها . وهذا ما كشفته مذكرة قام وفد من حزب مبام بتسليمها الى رئيس الحكومة يتسحاق رابين ، مؤكدا فيها ان السلطات العسكرية « تستعمل الضغط والتهديد والاعتقال والاجبار على توقيع وثائق تنازل ، بما في ذلك تواقيع مزورة ، واجبار الاولاد (حتى ابناء ٩ سنوات) على توقيع وثائق تنازل كهذه » (معاريف ، ٧٤/٨/٢٩) .

وتم خلال عام ١٩٦٩ ، تسييج نحو ٢٠ الف دونم اقيمت عليها مستوطنات دكله وسدوت ونتيف هعسراه . وخلال عام ١٩٧٢ تم تسييج نحو ١١٠ آلاف دونم اخرى ، وباشرت سلطات الاحتلال باقامة المركز الاستيطاني الاقليمي افشلوم ، وهو عمليا المدينة « يميت » ، التي من المقرر ان تتوسع كثيرا بحيث ستصبح مركزا صناعيا ، وربما تتحول مع الوقت الى « مدينة ميناء جنوبية » تتم عن طريقها تجارة اسرائيل (دافار ، ٧٥/٣/٢٦). ومن جهة اخرى اعلن المقدم شموئيل ، الناطق باسم الحكم العسكري في قطاع غزة (الذي يشمل مشارف رفح) ان نحو ١٣٣ الف دونم من الاراضي العربية قد صودرت منذ ١٩٦٩ وحتى الان ، منها ٢٠ الف دونم مزروعة بالفواكه ، و٤٩ الف دونم ارض بور او مزروعة بأشجار النخيل و٥٨ الف دونم صالحة لزراعة القمح والشعير بصورة خاصة (المصدر نفسه) . كذلك هدمت عشرات البيوت وردمت عشرات الابار التي يحصل منها السكان على مياه الشرب .

حملة ضد مصادرة الاراضي

كانت السلطات الاسرائيلية ، كما ذكرنا ، قد بدأت بنهب هذه الاراضي وطرد اصحابها منها بصورة سرية ، بينما منعت الرقابة العسكرية نشر اية تفاصيل ومعلومات حول هذا الموضوع ، بحيث لم يعرف شيء عن هذه العمليات التي بدأت سنة ١٩٦٩ الا في سنة ١٩٧٢ ، عندما عقد ممثلون عن ١٤ مستوطنة تابعة لهاشومير هاتسعير (مبام) في منطقة القطاع اجتماعا في نيرعوز ، للاحتجاج على طرد العرب والاستيطان اليهودي في القطاع . وفي ذلك اليوم فقط (١٩٧٢/٣/٨) نشر الناطق العسكري باسم الجيش الاسرائيلي ، بيانا مقتضبا عن تسييج الاراضي في مشارف رفح (هآرتس ، ١٩٧٢/٥/١٨) . كما طالبت مجموعة من اعضاء الكيبوتس القطري (مبام) قيادة الحزب بشن حملة ضد مصادرة الاراضي العربية في مشارف رفح وطرد سكانها واعدادها لاقامة مستوطنات يهودية، واقترحت بأن يتولى الحزب طرح الموضوع في الكنيست والضغط على شريكه الرئيسي في الحكم ، حزب العمل ، لوضع حد لهذه الاعمال .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان الكيبوتس القطري (مبام) يدعو الى عدم التوسع والاستيطان في المناطق المحتلة ، ولكنه من جهة ثانية يقوم بانشاء مستوطنات تابعة له هناك . وكعادة هذا الحزب في تغطية وجهه الحقيقي نراه ، بعد ان قام بحملة ضد مصادرة الاراضي وطرد البدو من مشارف رفح ، يدعو الان الى الاستيطان الدائم في هذه المنطقة ، من خلال الافتراض ان قطاع غزة لن يعاد الى مصر ، وان « على اسرائيل ان تسعى لخلق منطقة استيطانية يهودية حاجزة بين القطاع وسيناء المصرية » (حبيب كنعان — هآرتس ، ٧٥/٣/٢٤) . ولكي يجد مبام لنفسه مبررا في ذلك، يدعي ان وجود البدو في هذه المنطقة لا يعرقل ابدا خطة الاستيطان فيها .

ومن ناحية ثانية ، قام السكان في مشارف رفح بحملة اعلامية واسعة اتصلوا خلالها بالصليب الاحمر ، وبعثوا ببرقية الى الامم المتحدة مطالبين فيها بالعمل على افشال المخططات الاسرائيلية التوسعية وابقائهم في اراضيهم .

وازاء هذه الحملة العنيفة ضد السلطات الاسرائيلية سواء في داخل اسرائيل او خارجها ، لم يعد بوسع المسؤولين الاسرائيليين تجاهل ما حدث او التغاضي عنه ، فلجأوا الى اتخاذ اجراءات استعراضية « مضادة » ، بحيث قام رئيس الاركان